مقال مترجم

الفتاوى المؤيدة لأميركا

تشارلز كورزمان



مؤسسة النازعات
Anaziat

شوال
١٤٤٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الفتاوى المؤيدة لأمريكا

تشارلز كورزمان

[Middle East Policy, Vol. X, No. 3, Fall 2003]

النازعات

شوال ١٤٤٦

تشارلز كورزمان (Charles Kurzman) يُدرّس علم الاجتماع في جامعة نورث كارولاينا بمدينة تشابل هيل. وهو محرّر كتابَيْ «الإسلام الليبرالي» و«الإسلام الحداثي ١٨٤٠-١٩٤٠م» (منشورات جامعة أكسفورد، ١٩٩٨ و٢٠٠٢م)، ومؤلف كتاب «الثورة غير المتصوَّرة في إيران ١٩٧٧-١٩٧٩م» (منشورات جامعة هارفارد، صدر عام ٢٠٠٤م).

تمهيد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

خاضت الحركة المجاهدة معارك شتى، من أشدّها معركة «الشرعية» التي بُذلت فيها الأرواح ومضت فيها الأعمار مطاردة وسجنًا لأعيان الحركة المجاهدة لصدعهم بالحق، وتوصيفهم الواقع بما هو عليه، وانعتاقهم من رِبقة «فقهاء البنتاغون» الذين ملؤوا الأرض ضلالًا، أولئك الذين تزيُّوا بزي العلم، وتفيؤوا تصاريح الطواغيت، وزيّنوا كل باطل لهم، وحاربوا مَن أنكر ولو بشقّ كلمة، بل مرر على ظهر فتاواهم السجن والقتل وحدّ الحرابة، ثم هم شياطين خُرس أمام تعطيل الشريعة وموالاة الصليبيين في حروبهم، بل بعضهم -للأمانة- تكلم وأفتى بجواز القتال معهم، وبعضهم حام حول ذلك، وآخر منع دفع صيال العدو وأوجبَ الخضوع له وطاعة الحاكم الذي نصّبه، «والشواهد السوداء المنكرة تحتاج إلى كتب كثيرة لا تستوعبها المجلدات من أقوال وشهادات وفتاوى الضلال التي يستعلن بها علماء السوء، وفقهاء البنتاغون اليوم في كل بلاد وأقطار العالم العربي والإسلامي»[1].

---

[1] أبو مصعب السوري، دعوة المقاومة الإسلامية العالَمية (ص ٨٢٨).

ولا يخلو أحد من هؤلاء المذكورين من فضل خاص في نفسه، لكنه في هذه الأبواب أتى بالطوامّ، ولكنّ المؤسسة الدينية الرسمية وقطاعًا كبيرًا من علمائها «تتجهز تلقائيًّا لتكون جزءًا من النظام العالَمي الجديد، وبمعنى أوضح؛ جزءًا من العدو. بعد أن اختارت الركوب رسميًّا في مركب أنظمتها الكافرة التي توظفت ضمن الحملة الصليبية اليهودية الجديدة، حيث ستقوم هذه الأجهزة الدينية بمهمة الإجهاض الفكري والشرعي لأي مشروع مقاومة جهادية»[١]، ومدرسة «علماء التسول وفقهاء المارينز» ما زالت قائمة لها أركانها وأعيانها يتوارثونها صاغرًا عن صاغر، تتطور أحيانًا ويبدو منها خير حينًا آخر لكن يجمعها الخضوع للسلطان والسكوت عن باطله، وكلٌّ من هؤلاء له سلطانه الذي يرضيه؛ ففقهاء «العديد» لا تسمع لهم رِكزًا عن الطائرات التي تحلّق من فوق بيوتهم تقصف المسلمين في كل مكان، وآخرها غزة، ويتغافلون عن المناورات القطرية مع جيش يهود، لكن هم أنفسهم يملؤون الشبكة –هذا مبلغهم من العمل– بالصراخ والعويل على أي أحد آخر يبدو منه أقل من هذا في الموالاة، وليس لهم إلا الصراخ والعويل، أما أن ينتظر منهم شيء فوق هذا، فليسوا أهلًا له. ومثل ذلك، بل أسوأ قل عن فقهاء آل سعود.

---

[١] السابق (ص ٥٠).

أقول: هذه المدرسة المخذولة التي كسرت سَورة بأس المسلمين سنين عددًا، وتولّت الطواغيت، ما زال لها حضورها وفتاواها، «ويكفي كي يمتلئ القلب حزنًا والنفس كمدًا أن تتابع البرامج الدينية وخطب الجمعة عبر الفضائيات اليوم من المسجد الحرام إلى المسجد النبوي إلى المسجد الأزهر إلى كبريات المساجد في عواصم بلاد العرب والمسلمين لتشهد الدور الرائد الذي تؤديه المؤسسة الدينية الرسمية وما تقدمه من خدمات جليلة لأمريكا، حتى أصبح لبرامج مكافحة الإرهاب وصب جام الغضب والتضليل والتهمة بالانتماء للخوارج وعصابات الإجرام والمخدرات على كل مَن تسول له نفسه مقاومة أمريكا في غزوتها الصليبية ومقارعة حكام بلادنا المرتدين الذين يقودون طلائع حملتها. وألخص الدور الذي لعبه وما يزال يلعبه علماء السلطان والفاسدون من قيادات الصحوة إلى جانب الحملات الصليبية الحديثة في أربعة أهداف أساسية بالإضافة لخامس أشد شرًّا منها على المدى البعيد وهذه الأهداف هي:

أولًا: الحكم بإسلام الحكام المرتدين الحاكمين لبلاد العرب والمسلمين رغم تشريعهم من دون الله وحكمهم بغير ما أنزل الله وولائهم للأعداء الكفرة وسهرهم على مصالحهم والقتال دفاعًا عنهم إلى جانب عساكرهم وتحت قيادتهم، فضلًا عما يرتكبوه من ألوان الكفر والفساد واعتبار كل ذلك فسوقًا وظلمًا لا يعدو أن يكون كفرًا أصغر لا يخرجهم من ملة المسلمين؛ وبالتالي

الحكم بشرعيتهم كأولياء أمور لهم على الرعية المسلمة كافة حقوق الطاعة والولاء والتعاون.

ثانيًا: الحكم بمشروعية الاحتلال الصليبي الأمريكي وغيره لبلاد المسلمين بدعوى أنّ ذلك استنصارًا مشروعًا بهم تبرره الضرورة. والإفتاء بمشروعية التطبيع مع اليهود. وإسباغ الشرعية على احتلال فلسطين بدعوى أنّ كل ذلك قد تم بموجب اتفاقيات ومعاهدات سياسية وعسكرية واقتصادية تمت بين الكفار وأولياء الأمور الشرعيين، بما فيهم عرفات وسلطته صاحبة أوسلو ومدريد وخارطة الطريق.

ثالثًا: تحريم المقاومة للمحتلين الصليبيين واليهود، بوصفها إرهابًا للمستأمنين والمعاهدين، وخروجًا على أولياء الأمور الشرعيين. وسحب الشرعية بذلك عن أي شكل من أشكال جهادهم.

رابعًا: الحكم على المجاهدين والمقاومين بأنهم مفسدون في الأرض، وإباحة قتلهم وسجنهم وتعذيبهم ومطاردتهم من قبل أولياء الأمور «المسلمين»، «الشرعيين»، وأسيادهم «المستأمنين» و«المعاهدين» الذين صاروا بكامل عتادهم ومئات آلاف من جنودهم وطائراتهم وقنابلهم الذكية وصواريخهم المدمرة «ذميين»، وتحريم خفر ذمة ولي الأمر الذي أمّنهم وجاء بهم من أجل مصلحتنا ونصرتنا! فكيف يخيفهم الإرهابيون!

أما **الخامسة** الفاجعة الأخبث من كل هذا والأبعد أثرًا في تحطيم جذور الإسلام والمقاومة عند المسلمين؛ فهو ما يقوم به علماء النفاق وفقهاء البنتاغون والقيادات الفاسدة في الصحوة من إفساد عقيدة المسلمين بدعوى «الوسطية» و«الاعتدال» و«الإسلام العصري المنفتح» و«حوار الحضارات» و«الشفافية» و«الحكمة في الدعوة» و.. و.. وغيرها من الشعارات الزائفة التي يتم عبرها «أمركة الإسلام» اليوم[1].

وقد تولّت الفضائيات التي تنشر سمومها القاتلة انتشار السرطان في جسد الأمة وكذلك أجهزة الإعلام والنشر الأخرى هذه الدعاوى التي أصبح الإعراض عليها جريمة تدل على أنّ صاحبها من الإرهابيين، ويؤخذ عليها بالنواصي والأقدام، وأقل عقوباتها الإعدام»[2].

ولا يكاد يسلَمُ أحد من «طلائع رامسفيلد المعممة من أصحاب اللحى المنمّقة والبطون المكوّرة التي ملأها سُحت الدولارات رغبًا، وروّعتها سياط

---

[1] أسس القرضاوي سنة ٢٠٠٤م «الاتحاد العالَمي لعلماء المسلمين»، وفي هذا الوقت دلالة وأي دلالة، وكانت أعماله جلها -إن لم تكن كلها- في الكتابة في تجويز المشاركة البرلمانية، والتأسيس لمفهوم المواطنة بتكييف فقهي، والتعامل مع الآخر، ونشر «الوسطية والاعتدال»، وجاء في بيان هوية «الاتحاد» وأهدافه: «تحقيق التعايش السلمي ونبذ العنف، ونشر ثقافة التسامح وتعزيز المشترك الإنساني والحضاري». انظر: «الاتحاد علمية الرسالة والمنهج واستقلالية الرؤية والموقف».

[2] السابق (ص ٦٣٣-٦٣٤).

الحكام ووعيدهم رهبًا»[1] من هذه المخازي، فأمثلهم طريقة مَن اكتفى بواحدة منها؛ «فالوقوفُ لهذه الفئة من علماء السوء بالمرصاد لكشف باطلهم وتعرية ضلالهم وفضح مخططاتهم، يأتي في مقدمة أولويات العمل للإسلام والدفاع عنه والسعي في التمكين له. وما وقوف علماء الإسلام ضد علماء البدع والضلال والأهواء ومناظرتهم لهم وردهم عليهم إلا أمثلة للقيام بهذا الواجب... إنّ الردّ على هذه الفئة من علماء السوء بابٌ مستقل عن الرد على أخطاء العلماء الحقيقيين، لأنّ علماء السوء من جنس أعداء الدين، وليسوا داخلين في مسمى أهل العلم بالمعنى الشرعي الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر الذي لا يهابون في الحق سلطانا جائرًا ولا حاكمًا كافرًا»[2].

لذا كان من أهم ما قدّمته الحركة المجاهدة هو الخروج من سطوة السلفية «المُسعوَدة»، وغيرها من المؤسسات الدينية الرسمية الخاضعة لسلطة الدولة الحديثة وتحطيم هذا «التابو» الذي وضعه وصانَه أحبار ورهبان تترى، والبراءة المتكررة من احتكار الخطاب الشرعي الذي يقوم به معممون ومطيلسون، والمؤسسة الدينية الرسمية التي في واقعها دخول في «مسالك وظائف الدنيا بلا فوارق، [و]هو ما يجعل حالهم [متشرعة المؤسسة الرسمية] من السوء الذي

---

(1) السابق (ص ٩٠١).

(2) أسامة بن لادن، **مجموع الرسائل والتوجيهات؛ توجيهات منهجية** (ص ٢٢٤).

تقدّم، يمارَس عليهم من القيود والشروط والضوابط ما يمارَس على غيرهم من عمّال الدنيا وأجراء الأعمال، ولذلك تجد هذه الجموع من الأئمة والخطباء والقضاة والمفتين وكثرتها التي ربما تضخمت بالعدد ما لم يكن في زمن من الأزمان، فكليات الشريعة ومدارس التعليم الشرعي وغير ذلك تدفع الآلاف والآلاف إلى هذه الوظائف ومع أثرهم في سداد هذه الوظائف إلا أنّ مواقف الشهادة التي حملها أهل العلم من القول بالحق والجهر به لا تكاد توجد في هؤلاء الموظفين، وهي في الأحرار من هذه الوظائف أكثر وأشهر»[1].

فالبديل عن علماء الطواغيت الصرحاء، أو الموالين لهم دون منصب رسمي من أهم ما يجب تقديمه، مع مطاولة دائمة لأولئك وأتباعهم والحطّ من ضلالهم وتبيينه وإظهار الحق فيه، والتحذير من آرائهم الباطلة ومواقفهم السيئة وزلاتهم التي فتنت الناس في مسألة الوقت: مسألة الحكام المرتدين وما يتفرع عنها. وللشيخ عطية الله في «لقاء الحسبة» أجوبة مفصلة محررة في هذا يردّ فيها باطلهم وضلالهم ويسمّي كثيرًا من فتاوى بعض المتشرعة بـ«الضلال المبين»، و«باطلة وسيئة للغاية»، و«زلات أوجبت فتنة الناس وحصل بسببها خلل كبير وفساد عريض»، مع حفظ لفضلهم دون تصحيح باطلهم، وتأكيد على الأحوال التي لا محل للاختلاف عليها، بل قد يكفّر لأجلها المخالف؛ «فما

---

[1] أبو قَتادة، تفسير سورة الشورى (ص ١٣٩-١٤٠).

أكثر الرجال الذين يعتلونَ منابر التوجيه بصورها المختلفة ليخادعوا الأمة لتلتفّ حول حكام المنطقة المنافقين، ويُخذّلوها عن القتال لتحرير فلسطين. فما أحرانا أن نقول لكل واحد من هؤلاء مواجهةً أو عبر الهاتف كما قيلَ لرئيسهم الأول ابن سلول: «اجلس أي عدو الله لست لذلك بأهل وقد صنعت ما صنعت»؛ فما فعله الصحابة ﷺ بابن سلول هو فضح وإزالة له عن منابر التوجيه في الجماعة المسلمة... وهذا ما ينبغي علينا فعله، فالمنافقون والمُخذّلون يُكررون علينا المصائب منذ عقود»[1].

وهذه الورقة، تعرض فتاوى من الجنس الذي ذكره الشيخ عطية الله، والتخذيلَ الذي نبه عليه الشيخ ابن لادن، وفرحَ الصليبيين بها، وسعيهم في بثها ونشرها، واستغلالها لمآربهم، والله حسيب أصحابها وما أفسدوا في الأرض. وقد أضفنا في الحواشي تعليقات ونقولات نرجو فيها زيادة الإبانة عن مساوئ هذه الفتاوى الضالة.

والله المسؤول بأضرع طِلبة أن يقي المسلمين شر علماء السوء، وأن يخمدَ ذكرهم.

النازعات

---

[1] أسامة بن لادن، **مجموع الرسائل والتوجيهات؛ توجيهات منهجية** (ص ٩٤٠-٩٤١).

في شهادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ بتاريخ العاشر من نيسان سنة ٢٠٠٣م، أشاد نائب وزير الدفاع **بول وولفويتز** (Paul Wolfowitz) بإعلان حديث صدر عن آية الله **علي السيستاني** من النجف، واصفًا إياه بأنه «أول فتوى مؤيدة لأميركا في التاريخ»[١]. ويبدو أنّ هذا الادعاء مستقى من مقالة كتبها **أمير طاهري** ونُشرت قبل ذلك بثلاثة أيام في صحيفة «وول ستريت جورنال» (The Wall Street Journal)، وقد وصف إعلان السيستاني بأنه «أول فتوى مؤيدة لأميركا في الإسلام السياسي الحديث»[٢].

ولو صحّ ذلك، لكان داعمًا لموقف دعاة السياسة الخارجية من المتشددين الأميركيين، الذين يذهبون إلى أنّ بسط النفوذ الأميركي في أرجاء العالَم، وخصوصًا في الشرق الأوسط، سيُفضي إلى إقرار النظام السياسي في العالَم. إنّ فتوى السيستاني التي صدرت إبّان الغزو الأميركي للعراق توحي بأنّ «الإسلام السياسي» سيتراجع بحكمة أمام عزم أميركا. وتبدو الفتوى مؤكِّدة للمقولة الشائعة أنّ «الآخرين»، سواء أكانوا مسلمين أو غيرهم، لا يفقهون سوى لغة

---

(1) Paul Wolfowitz, “Prepared Statement for the Senate Armed Services Committee: The Future of NATO and Iraq,” April 10, 2003.

(2) Amir Taheri, “Shiite Schism” (op-ed), The Wall Street Journal, April 7, 2003, p. A26.

القوة، لكنّ دعوى وولفويتز غير صحيحة؛ فبيان السيستاني ليس أول فتوى مؤيدة لأميركا في التاريخ، بل إنّ فتاوى ذات شأن قد دعمت دعمًا صريحًا الجيش الأميركي، خلال كلٍّ من مدتي تولّي وولفويتز لمنصبه في وزارة الدفاع، منها فتوى صدرت عن كبار العلماء في السعودية تجيز وجود القوات الأميركية على أراضيها، وأخرى عن جماعة من العلماء في الشرق الأوسط تجيز للمسلمين في الجيش الأميركي أن يخوضوا الحرب على الإرهاب «ضد مَن تقرر دولتهم أنه ارتكب أعمالًا إرهابية بحقها».

وهذه الحالات تمثل نوعين من الفتاوى المؤيدة لأميركا: فتاوى تؤيدها لأسباب استراتيجية، وأخرى بدافع التعاطف مع ضحايا الإرهاب الأميركيين. وهناك صنف ثالث، يتقاطع جزئيًا مع ما سبق، يتمثل في بيانات إسلامية تؤيد أميركا بمعنى أعمق، وهو تعزيز القيم التي يعظّمها معظم الأميركيين، كالديمقراطية. وفي أعقاب غزو العراق، أصدر آية الله السيستاني فتوى من هذا النوع، داعيًا إلى انتخاب شعبي للهيئة المقرر أن تضع دستور العراق الجديد. إنّ تصريح وولفويتز العام يتغاضى عن هذا التقليد الليبرالي الراسخ في الإسلام، وذلك في وقت تجعل فيه «الحرب على الإرهاب» وجودَ حلفاء فكريين من هذا الطراز أمرًا لا يُستغنى عنه.

التحالفات الاستراتيجية

ومن المفارقات أنّ فتوى السيستاني الشهيرة قد لا تكون وُجدت أصلًا. فقد كان السيستاني في عزلة آنذاك، مختفيًا على الأرجح من مزيج خطير يجمع بين قوات البعث والقوات الأميركية والعصابات الشيعية الموالية **لمقتدى الصدر**، نجل الراحل آية الله **محمَّد الصدر**. وكان الصدر الأب منافسًا قديمًا لأستاذ السيستاني وسلفه في منصب المرجع الديني الأعلى في النجف، آية الله **أبو القاسم الخوئي**؛ إذ كان محمَّد الصدر، الذي قتله نظام البعث عام ١٩٩٩م، من دعاة الثورة الإسلامية، فيما كان الخوئي متجنبًا للتدخل السياسي[١]. ومع سقوط نظام **صدام حسين**، لجأ أتباع مقتدى الصدر إلى وسائل العنف لتهديد الخصوم، حتى بلغ بهم الأمر أن طعنوا **عبد المجيد**، نجل الخوئي، في مسجد الإمام علي في النجف، وسحبوه إلى منزل مقتدى الصدر ليلقى «الحكم»، ثم أطلقوا عليه النار فقتلوه[٢].

والسيستاني، على غرار الخوئي، ليس من ذوي الصوت السياسي المرتفع. ومن الغريب فعلًا أن يربطه طاهري بـ«الإسلام السياسي الحديث»، مع انصرافه

---

(1) Ferhad Ibrahim, Konfessionalismus und Politik in der arabischen Welt: Die Schiiten im Irak (Confessionalism and Politics in the Arab World: The Shiis in Iraq) (Münster, Germany: Lit, 1997), pp. 282-283.

(2) Eyewitness accounts quoted in Newsweek, May 19, 2003, p. 32; and Trudy Rubin, "Murder of Shiite Cleric an Ominous Sign for Iraq," The Philadelphia Inquirer, May 21, 2003, p. A27.

الظاهر عن الشأن السياسي. إلا أنّ نهاية عهد صدام لم تُبقِ مكانًا للمتفرجين المنعزلين. ففي الثالث عشر من آذار عام ٢٠٠٣م، أصدر السيستاني وغيره من كبار العلماء الشيعة فتاوى أذاعها الإعلام الرسمي العراقي. وقد بدأت فتوى السيستاني بالقول: «من الواجب على المسلمين في هذه الظروف الحرجة أن يوحّدوا كلمتهم، وأن يبذلوا كل ما في وسعهم للدفاع عن العراق العزيز وحمايته من مكائد الأعداء الطامعين». وأضاف: «إنّ العراقيين، شعبًا وقيادة، سيتوحدون بلا شك، مساندين بعضهم بعضًا، في وجه أي عدوان. وسيردّون هذا العدوان بكل طاقتهم، وسيُحبطون آمال المعتدين بعون الله تعالى»(١).

وفي الثالث من نيسان ٢٠٠٣م، قيل إنّ السيستاني غيّر موقفه؛ إذ أعلنت مؤسسة «الخوئي» في لندن أنها تلقت معلومات غير مؤكدة تفيد بأنّ السيستاني «يطلب من الشعب العراقي أن يلتزم الصمت وألّا يقاوم القوات. وتقول بعض المصادر إنّ القوات المقصودة هي قوات التحالف. فإذا كانت قوات التحالف في النجف، فإنّ آية الله لا يريد إراقة الدماء، ويجب على سكان النجف أن

---

(1) Iraqi News Agency website, March 13, 2003, translated by BBC Worldwide Monitoring.

يبقوا في بيوتهم حتى تتضح الأمور»[١]. وفي اليوم نفسه، أعلن الجيش الأميركي النبأ في إيجاز بمقر القيادة المركزية في معسكر «السيلية» قرب الدوحة في قطر:

«في أعقاب عمليات الأمس قرب النجف، والعمليات [غير مسموع] حتى الآن، أصدر مرجع بارز، آية الله العظمى السيستاني، الذي وضعه النظام تحت الإقامة الجبرية لمدة طويلة، فتوى هذا الصباح، يأمر فيها السكان بالهدوء وعدم التدخل في أعمال التحالف. ونحن نرى في ذلك نقطة تحوّل بالغة الأهمية، ودليلًا آخر على أنّ النظام العراقي يوشك أن ينتهي»[٢].

وزعم طاهري أنه تلقى تأكيدًا للفتوى من السيستاني نفسه عبر الهاتف الفضائي[٣]. ومع ذلك، لم يُنشر نص الفتوى[١]، ويُقال إن السيستاني وقّع بيانًا

---

(1) Al-Khoi Foundation spokesman Muhammad Bahr al-Ulum, on Al-Jazeera Television (Doha, Qatar), April 3, 2003, 16:20 Greenwich Mean Time, translated by BBC Monitoring.

وانظر «اتصال عبد المجيد الخوئي بقناة الجزيرة»، وقد صرح به بفتوى السيستاني [النازعات].

(2) Army Brigadier General Vincent Brooks, CENTCOM deputy director of operations, Central Command Briefing Transcript, April 3, 2003, CENTCOM headquarters at Camp Al-Sayliyah near Doha, Qatar, online at U.S. Department of State, Public Diplomacy Query Archive.

معسكر «السيلية» كان يستخدم في تخزين المعدات المشتركة بين القوات، ونقطةَ انطلاق أولية للواءات المقاتلة، فيه عدد كبير من مخازن التخزين الخاضعة للرقابة، وحظيرة إصلاح عربات Styker، وأُصلحت فيها مئات العربات المدمرة في الحرب في العراق وأفغانستان حتى أغلِقت المنشأة عام ٢٠١٤م [النازعات].

(3) Taheri, “Shiite Schism,” p. A26.

ينفي فيه صدور مثل هذه الفتوى عنه. ونافذة منبثقة على موقعه الرسمي رفضت «كل ما تقوله وكالات الأنباء الغربية» بشأن الفتوى المزعومة[٢]، كما نفى نجله، السيد **مُحَمَّد رضا** وجودها[٣].

ومن المثير للاهتمام أنّ **مُحَمَّد باقر الحكيم**، زعيم «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» في إيران، قد أدلى فعلًا ببيان في هذا المعنى، دون أن يحظى باهتمام كبير: «الآن، العراقيون عالقون بين قوات صدام حسين وقوات الاحتلال. ولهذا، فإنني أحث جميع العراقيين على ألّا يشاركوا في القتال. فلا ينبغي لهم أن يصطفوا لا مع قوات صدام ولا مع القوات الأميركية». ولم يُنقل هذا التصريح في إيجاز صحفي من القيادة المركزية، وربما لأنّ الجملة التالية للحكيم كانت تهديدًا بـ«مقاومة الهيمنة [الأميركية] بكل الوسائل الممكنة» إن بقيت القوات الأميركية في العراق.

---

(1) Abdul Raheem Ali, "Al-Sistani Denies Fatwa Not to Resist Invasion," IslamOnline.net, April 4, 2003.

(2) Pepe Escobar, "Shiites on the March to Karbala," Asia Times, April 22, 2003,

بعد شهر، لم أعثر على مثل هذا المربع المنبثق في موقع http://www.sistani.org ، الذي يُدار من قم الإيرانية، أو موقع http://www.najaf.org ، الذي يعمل من لندن؛ ربما تمت إزالته.

(3) Interview with al-Mustaqbal (The Future; Beirut, Lebanon), May 28, 2003, pp. 1, 16.

غير أنّ فتاوى أكثر وضوحًا في تأييد أمريكا يمكن العثور عليها في التاريخ القريب. إذ يكفي أن نرجع إلى حرب الخليج الثانية؛ فعندما اجتاحت القوات العراقية الكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠م، قد كانت السعودية لتكون الهدف التالي. وبصرف النظر عن نيات صدام الحقيقية، فقد شعرت الأسرة المالكة السعودية بتهديد كاف دفعها إلى دعوة القوات الأميركية لتكون قوة ردع[1]. وفي الوقت نفسه، يبدو أنّ القادة السعوديين كانوا قلقين من أن يُنظر إلى وجود جنود غير مسلمين على الأرض بعين السخط باعتباره أمرًا لا يليق بالنظام الذي يزعم حمايته للحرمين الشريفين، مَهبط الإسلام في مكة والمدينة. فأقنع الملك فهد وقادة آخرون الشيخَ **عبد العزيز بن باز**، رئيس هيئة كبار العلماء، بإصدار فتوى تؤيد قرار النظام. فاستجاب ابن باز وزملاؤه. وبالنظر إلى ضرورة الدفاع عن الوطن «بجميع الوسائل الممكنة... فإنّ هيئة كبار العلماء تؤيد ما قام به ولي الأمر، وفقه الله من استقدام قوات تملك من الوسائل ما يرهب به مَن أراد الاعتداء على هذا البلد. فهذا الواجب تفرضه الضرورة في هذه الظروف، وقد أصبح حتميًّا بسبب الواقع الأليم، وأدلته الشرعية تقتضي أن يلجأ ولي أمر المسلمين إلى من يملك القدرة على تحقيق الغرض المنشود.

---

[1] King Fahd's meeting with U.S. officials on August 6, 1990, is described in Bob Woodward, *The Commanders* (New York: Simon & Schuster, 1991), pp. 267-273.

وقد دلّ الكتاب والسنّة على وجوب الاستعداد وأخذ الحيطة قبل فوات الأوان»[١].

كما سعت السعودية إلى نيل تأييد من «رابطة العالم الإسلامي» التي جمعت ٣٥٠ عالمًا إسلاميًّا في جدة مطلع أيلول عام ١٩٩٠م. وبعد جولات بالحافلات إلى مكة والمدينة أظهرت للزوار أنّ الجنود غير المسلمين لم يُقيموا في هذه الأماكن المقدسة، أصدرت الرابطة بيانًا أيّدت فيه القرار السعودي باعتباره إجراءً مؤقتًا وطارئًا[٢].

وحين تحوّلت عملية «درع الصحراء» إلى «عاصفة الصحراء»، منتقلة من الدفاع عن السعودية إلى إعادة حكم آل الصباح في الكويت، أصدر ابن باز مجددًا فتوى مؤيدة: «الجهاد القائم اليوم ضد عدوّ الله، صدام، حاكم العراق، هو جهاد مشروع من قِبل المسلمين ومَن يعينهم. فقد تعدّى ظلمًا واعتدى، وغزا بلدًا آمنًا، ولذلك، فإنّ من الواجب مجاهدته لطرده من الكويت بلا قيد ولا شرط، ولنصرة المظلوم، وإقامة العدل، وردع الظالم»[٣]. وقد رُقّي ابن باز لاحقًا إلى منصب المفتي العام للمملكة، ولا ريب أنّ دعمه لتحالف المملكة

---

(1) Kingdom of Saudi Arabia Radio, August 13, 1990, translated in BBC Summary of World Broadcasts, August 15, 1990.

(2) The Washington Post, September 14, 1990, p. A23.

(3) Al-Muslimun (Jeddah, Saudi Arabia), January 18, 1991, reported in The New York Times, January 20, 1991, p. 18.

مع أميركا كان له أثر في ذلك[1]. وقد مثّل تأييده للتحالف مع غير المسلمين خروجًا عن موقفه المعتاد، الذي يدعو المسلمين إلى تجنّب العمل أو الاختلاط بغير المسلمين. ففي سلسلة من البيانات حول السلوك المَرضي، استشهد ابن باز بالآية ١١٨ من «آل عمران»، كما وردت في النسخة الإنجليزية من «مجموع فتاواه»: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾، وفسّرها بأنها تنهى عن اتخاذ غير المسلمين –من مشركين ويهود ونصارى ومنافقين– بطانةً وخلّانًا، لأنهم لا يألون جهدًا في إفساد المسلمين. (ثمة مذهبٌ أكثر ذيوعًا يرى قصر الآية ونظائرها على الأعداء حال الحرب).

وزيادة في التوضيح، أجاب ابن باز عن سؤال حول العمالة غير المسلمة في جزيرة العرب، قائلًا إنّ وجودهم «خطر عظيم»، سواء على سيطرة المسلمين على بلاد الإسلام المقدسة، أو على إيمان المسلم الذي قد «يألفهم ويركن إليهم»، بل «وربما يشتبه عليه الحق بالباطل، فيظن أنهم إخوة لنا، يطلق عليهم إخوة، ويدعي بما يوحي به الشيطان أنهم إخوة لنا في الإنسانية، وهذا ليس بصحيح، فإنّ الأخوة الإيمانية هي الأخوة الحقيقية، ومع اختلاف الدين لا

---

(1) F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), p. 15.

أخوة»[١]. واستشهد ابن باز بقول النبي ﷺ: «**لأُخْرِجَنَّ اليَهُودَ، والنَّصارَىٰ مِن جَزِيرَةِ العَرَبِ حتَّىٰ لا أدَعَ إلَّا مُسْلِمًا**»[٢].

وقد شارك الإسلاميون المتشدّدون في السعودية وسائر المجتمعات الإسلامية هذه التحفّظات، وهاجموا ابن باز بسبب فتاواه المؤيدة لأميركا[٣]. فعلى سبيل المثال، كان **أسامة بن لادن** يشتد بالنكير على ابن باز باستمرار، قائلًا بأنه «عُرف بالضعف والتهاون»، ويسهل التأثير فيه بـ«المعلومات الكاذبة» التي تمدّه بها الحكومة السعودية[٤]. ومن أخطاء ابن باز، بحسب رأي بن لادن، فتواه التي «أجازت دخول البلاد الحرمين للصليبيين المعاصرين بدعوى الضرورة». وقد بدأت فتوى بن لادن عام ١٩٩٨م، التي دعا فيها إلى جهاد عالَمي ضد اليهود والصليبيين، بتنديد بـ« الجحافل الصّليبيّة التي انتشرت فيها [جزيرة العرب] كالجراد... وتنهب خيراتها، وتُملي على حكّامها، وتُذلّ أهلها،

---

(١) فتاوى إسلامية لأصحاب الفضيلة العلماء إضافة إلى اللجنة الدائمة وقرارات المجمع الفقهي (٢٢/١). والإجابة في الكتاب منسوبة لابن عثيمين لا ابن باز.

(٢) مسلم (١٧٦٧).

(3) Mamoun Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (New York: St. Martin's Press, 1999), pp. 61ff; Teitelbaum, Holier than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition, pp. 28ff.

(٤) لقاء مع مجلة «نداء الإسلام»، العدد ١٥ (تشرين الأول–تشرين الثاني ١٩٩٦م).

وتُرعب جيرانها، وتجعل من قواعدها رأس حربة تقاتل بها شعوب الإسلام المجاورة»[١].

ومنذ البداية، أدرك صانعو السياسة الأميركيون هشاشة موقف الأسرة السعودية في هذا الشأن، وقد قال وولفويتز، وكان حينها وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات ويعمل على تنسيق مبيعات السلاح إلى السعودية، ما نصّه: «نحن نعي تمامًا الصعوبات التي قد تترتّب على أي وجود عسكري طويل الأمد بالنسبة لنا، بل أشدّ من ذلك بالنسبة لدول المنطقة. إنّ الحساسيات السياسية ورغبات البلدان التي تستضيف حاليًّا قوات التحالف، ستُحدّد إلى حدّ كبير شكل الترتيبات الدفاعية المستقبلية»[٢].

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يختار فيها المسلمون التحالف مع الولايات المتحدة لأسباب استراتيجية. فمن السوابق تحالف العرب مع بريطانيا في الحرب العالَمية الأولى، والمالاي في الحرب العالَمية الثانية، والأتراك في الحرب الكورية،

---

[١] إعلان «الجبهة العالَمية لقتال اليهود والصليبيين»، شباط

[2] Paul D. Wolfowitz, "Planning Long Term Security," Foreign Policy Research Institute, "Kuwait's Plight and the Future Security of the Persian Gulf," Panel 3, "Liberation and the Future of Regional Security," transcribed by Federal News Service, December 18, 1990. See also Wolfowitz's testimony on proposed arms sales to Saudi Arabia before the Senate Foreign Relations Committee, October 4, 1990; and the Arms Control, International Security and Science Subcommittee and the Europe and Middle East Subcommittee of the House Foreign Affairs Committee, October 31, 1990.

وأقوامٌ كُثر خلال الحرب الباردة، وكل الدول ذات الغالبية المسلمة تقريبًا في حرب الخليج الأولى، وكان ذلك دائمًا بموافقة بعض المرجعيات الدينية على الأقل. وقد تحالف المسلمون مع الولايات المتحدة في السِّلم كما في الحرب، كما في الفتوى التي أصدرها علماء من الأزهر تأييدًا لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل التي رعتها الولايات المتحدة(١).

التعاطف مع ضحايا الإرهاب

غالبًا ما يتساءل الأميركيون المتعلمون، أثناء حديثهم مع مختصين في شؤون الشرق الأوسط، عن سبب قلة المسلمين الذين نددوا علنًا بجرائم القتل الإرهابية في ١١ أيلول ٢٠٠١م. إلا أنّ مثل هذه التعليقات تُغفل العدد الهائل من الإدانات العلنية التي صدرت عن مسلمين من مختلف أنحاء العالَم؛ فمثلًا أصدر **يوسف القرضاوي**، وهو عالِم يقيم في قطر ويُعدّ من أكثر المفكرين الإسلاميين تأثيرًا في العالَم، بيانًا شديد اللهجة بعد يومين من الهجمات: «نأسف أشد الأسف لِما حدث من هجمات على مركز التجارة العالَمي وغيره من المنشآت في الولايات المتحدة الأميركية برغم معارضتنا للسياسة الأمريكية المتحيزة لإسرائيل المساندة لها على كل الأصعدة العسكرية والسياسية

(1) Sabine Hartert, "Eine ägyptische Fatwa zu Camp David" (An Egyptian Fatwa on Camp David), Die Welt des Islam (The World of Islam), Vol. 22, 1982, pp. 139-142.

والاقتصادية؛ ذلك أنّ ديننا الحنيف يحترم النفس الإنسانية ويجعل لها حرمتها، ويحرم الاعتداء عليها، ويجعل ذلك من أكبر الكبائر، حيث قرر القرآن ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۚ﴾ [المائدة: ٣٢][١].

وبعد ثلاثة أيام، طبّق القرضاوي المنطق ذاته في فتوى حرّم فيها على المسلمين المشاركة في حرب محتملة على أفغانستان، قائلًا إنّ الحكومة والشعب الأفغانيين بريئان من أي جريمة بحق الولايات المتحدة، ولا يجوز أن يكونوا هدفًا للهجوم[٢]. لكنّ القرضاوي سرعان ما أوضح أنّ هذا المنع لا يشمل المسلمين الأميركيين؛ ففي ٢٧ أيلول ٢٠٠١م أصدر القرضاوي مع خمسة علماء بارزين آخرين فتوى تُعدّ من أكثر الفتاوى الإسلامية وضوحًا في تأييد أميركا[٣].

---

[١] انظر: «القرضاوي يدين الهجمات الإرهابية»، ١٣ أيلول ٢٠٠١م.

[٢] انظر: «المشاركة في التحالف مع واشنطن ضد أفغانستان حرام»، ١٦ أيلول ٢٠٠١م.

[٣] بعد أن ذكر شيئًا من طوام القرضاوي قال الشيخ أبو قَتادة: «...وأجازوا الكفر على الناس؛ ما دام هي دولة مدنية، إذن هي اختيار النّاس، هي رضى الناس، هذه الدولة تنساق برضى الناس؛ إذن يجوز أن يحكم الناس بما يرضون من قيم وأحكام وقوانين وحدود، صراع يوضع فيه المسلمون في مأزق.

وهكذا كانت النتيجة: انحلال الإسلام من نفسية الشخص. وأنا أعجزني حقيقة ملاحقة هذا الرجل الخبيث، رجلٌ خبيث لا دين لديه حقيقة. خبيث من أخبث مَن يتحدث باسم الإسلام على ظهر الأرض الآن. ووالله إنّ آثاره الخبيثة لتصل إلى النساء في خدورهنّ. هذا الشيخ المعمم الخبيث يوسف القرضاوي. أعجزتني ملاحقة هذا الرجل. ماذا تقول فيه! تتمنى وتدفع عنه محاولًا أن تقول

جاءت الفتوى ردًّا على استفسار من كبير الأئمة المسلمين في الجيش الأمريكي حول «جواز مشاركة المسلمين المنتسبين للقوات المسلحة الأمريكية في

ربما رجلٌ يختار، والله إنّ القلب يميل إلى الإعذار أيها الإخوة، يريد أن يعذر الناس، أن يعذرهم؛ فهو يختار. يقول: الربا في دار الحرب جائز، رغم أنه ثبت للقاصي والداني خطأ هذا القول. فتريد أن تدفع فتقول: ربما اجتهد في كذا .

أن يُجيز الرجل –هكذا يتحدّث وباسم الإسلام– أنه يجوز للرجل في هذا التحلل الذي وصل إليه المسلم، أن يقاتل تحت راية دولة كفرية أصيلة من هذه الدول لأنه أخذ جوازها وجنسيتها تحت مظلتها أهل الإسلام! ما الحجة في ذلك؟ ووالله لو لا الكلمة التي قالها، ولا وجه لها في الفتوى، ولكنها دافعة عنه، أن يقول: مضطرًا، ولا أدري إلى أي درجة يسمى الرجل مضطرًا، هل مجرد وجود جواز السفر في جيبه، أن يكون منتميًا لهذه الدولة يقال له مضطر؟ لا أدري، ربما يقول هذا، ربما يعني هذا، أنه بمجرد وجود جواز السفر في جيبكَ أمريكيًّا أو فرنسيًّا، هذا يسمى اضطرارًا عندهم، فيجوز لك أن تقاتل في جيشها ضد مَن؟ ضد أهل الإسلام. ولولا كلمة «الاضطرار» هذه لكانَ أكفرَ من إبليس وفرعون هامان بعد القول الذي قالَه... فنسأل الله ﷻ أن ينتقم منه، وإن لم يرد له الهداية أن يُرِنا فيه آياته». انظر: «الاستشراق ٢» (١٥:٣٨-٤١:٣٣).

وقال الشيخ عطية الله ﷺ: «ولكنّ فتاوى هذا الرجل [القرضاوي] بلاء وفساد ومليئة بالضلالات، نسأل الله تعالى أن يهديه إلى الحق، وأن يقي المسلمين من فتنته... وقد صدرت عنه أقوال وأفعال بشعة تحتمل الكفر، بل بعضها كفر بيّنٌ ، والعياذ بالله. ومَن كفّره فذلك غير بعيد». انظر: «لقاء الحسبة» ضمن «الأعمال الكاملة» (١/٣٩٠).

وفي «حوار القرضاوي لصحيفة الشرق (٦)» يقول بأنه «تراجع» عنها بقوله: «وأرى أنّ موافقتي على هذه الفتوى التي أقرها عدد من الإخوة الفضلاء المشغولين بالشأن الإسلامي والشأن العالَمي، مردها إلى عدم معرفتي معرفة كاملة وواضحة بالواقع الأمريكي، **وأنّ من حق الجندي في الجيش أن يعتذر عن عدم مشاركته في الحرب ولا حرج عليه**»، وإن لم يكن له الحق بالاعتذار فهل له المشاركة في جيش أمريكا (بلده) في حربها على المسلمين!

العمليات العسكرية والجهود المرتبطة بها في أفغانستان وأماكن أخرى في دول إسلامية». استشهدت الفتوى مجددًا بآية «المائدة» (آية ٣٢)، وعدّت هجمات «الحادي عشر» مثالًا على «الفساد في الأرض»: «لذلك، نرى أنّ من الضروري القبض على الفاعلين الحقيقيين لهذه الجرائم، وكذلك كل مَن أعانهم أو حرّضهم أو موّلهم أو ساندهم بأي وجه، وأن يُقدَّموا إلى العدالة في محكمة عادلة، ويُعاقبوا بما يردعهم ويردع أمثالهم ممن يستهينون بحياة الأبرياء، ويهدمون الممتلكات، ويروّعون الناس. وهذا كله من واجب المسلمين المشاركة فيه بكل سبل ممكنة تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة: ٢].

وأقرت الفتوى بأنّ الجنود المسلمين الأميركيين قد يشعرون بشيء من «الحَرَج... في مقاتلة المسلمين»، لكن عليهم تجاوز هذا الشعور؛ إذ «لا يتناول [النهي عن مقاتلة المسلمين] الحالة التي يكون المسلم فيها مواطنًا وجنديًّا في جيش نظامي لدولة يلتزم بطاعة الأوامر الصادرة إليه وإلا كان ولاؤه لدولته محل شك مع ما يترتب على ذلك من أضرار عديدة».

على الجندي المسلم أن يتحمّل «حرجًا شخصيًّا» في سبيل تحقيق مصلحة أكبر: «منع العدوان على الأبرياء أو الوصول إلى مرتكبيه لتقديمهم للعدالة».

وخُتمت الفتوى بالقول: «والخلاصة أنه لا بأس –إن شاء الله– على

العسكريين المسلمين من المشاركة في القتال في المعارك المتوقعة ضد مَن يُظن أنهم يمارسون الإرهاب»[1].

وقد لاقت هذه الفتوى تغطية إعلامية واسعة في الولايات المتحدة، لكن العديد من البيانات المشابهة لم تُنشر بالقدر نفسه. فعلى سبيل المثال، اجتمع قادة الحركات الإسلامية في ست دول، بينهم رئيس حركة «حماس»، مع أربعين من العلماء والسياسيين المسلمين، وأصدروا بيانًا جاء فيه أنهم «راعهم ما حدث يوم الثلاثاء ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية من قتل وتدمير واعتداء على أرواح أبرياء. [قادة الجماعات الإسلامية الموقّعون] ليعربوا عن عميق أسفهم وحزنهم. ويستنكرون بكل حزم وشدة هذه الحوادث التي تتعارض مع كل القيم الإنسانية والإسلامية انطلاقًا

---

(١) علق الشيخ أيمن الظواهري ﷺ على الفتوى بقوله: «هذه الفتوى [بحسب السؤال: «السؤال يعرض قضية شديدة التعقيد وموقفًا بالغ الحساسية، يواجهه إخواننا العسكريون المسلمون في الجيش الأميركي، وفي غيره من الجيوش التي قد يوضعون فيها، في ظروف مشابهة»] لا تصلح فقط لإخوانهم العسكريين في الجيش الأمريكي، بل تصلح أيضًا لإخوانهم في الجيش الفرنسي والإنكليزي بل الإسرائيلي، وغيرها من الجيوش... ومجرد الشك [بحسب نص الفتوى] في الإيذاء في المستقبل الوظيفي، مثل تأخر الترقي، يَمنعُ المسلم من طلب الخدمة في الصفوف الخلفية، وعليه أن يقاتل إخوانه المسلمين ويقتلهم، حرصًا على مستقبله الوظيفي... القرضاوي وصحبه لا يبيحون القتال ضد المسلمين الممارسين لِما يزعمونه إرهابًا حسب مذهبهم الأمريكي، بل أيضًا ضد مَن يُظن ممارسته لذلك، أو يُظن فيهم مساعدتهم عليه». انظر: «اللقاء المفتوح الأول» ضمن «مجموع أبحاث ورسائل وتوجيهات الشيخ أيمن الظواهري» (ص ٤٦٤-٤٦٥).

من حكم الإسلام الذي يحرم كل ضروب العدوان على الأبرياء، قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥][١].

وقال الشيخ **محمد حسين فضل الله**، المرشد الروحي لـ«حزب الله» في لبنان، للصحفيين إنه كان «مذهولًا» من هذه «الجرائم الوحشية»: «إضافة إلى حرمتها في الإسلام، فإنها لا تخدم مَن ارتكبها، بل تخدم ضحاياها، الذين سينالون تعاطف العالم بأسره. المسلم الذي يعيش وفق القيم الإنسانية للإسلام لا يمكن أن يرتكب مثل هذه الجرائم»[٢].

أما آية الله **علي خامنئي**، القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران، فقد شبّه أحداث ١١ أيلول بالمجازر المرتكبة ضد مدنيين مسلمين وغير مسلمين في أنحاء متفرقة من العالم: «إنّ قتل الناس، في أي مكان، وبأي وسيلة –بما في ذلك القنابل الذرية، والصواريخ بعيدة المدى، والأسلحة البيولوجية أو الكيميائية، والطائرات المدنية أو الحربية– سواء ارتكبته دولة أو منظمة أو أفراد، فهو أمر مدان. ولا فرق إن وقعت هذه المجازر في هيروشيما، أو ناغازاكي، أو

---

(١) «علماء ومفكرون مسلمون يندّدون بالهجوم على نيويورك وواشنطن»، صحيفة القدس العربي، العدد ٣٨٣٨ (الجمعة ١٤ أيلول ٢٠٠١م).

(2) Agence France Presse, September 14, 2001.

قانا، أو صبرا وشاتيلا، أو دير ياسين، أو البوسنة، أو كوسوفو، أو العراق، أو نيويورك وواشنطن»[١].

قال الشيخ **عمر بكري**، أمير حركة «المهاجرون» الإسلامية ومقرها لندن، في مقابلة: «إذا كان مَن نفّذ الهجمات إسلاميين، ومن المرجّح أن يكونوا كذلك بسبب طبيعة ما حدث، فهم قد أساؤوا فهم تعاليم الإسلام تمامًا. حتى أشدّنا تطرفًا أدان هذا العمل. أنا دائمًا ما أُعتبر متطرفًا في العالَم الإسلامي، ومع ذلك فإنني أدين هذه الهجمات»[٢].

هذه التصريحات جاءت من إسلاميين ينتقدون السياسات الخارجية الأميركية بشدة، ويحتقرون ما يرونه انحلالًا أخلاقيًّا في الغرب، ويؤمنون بفكرة الدولة الإسلامية، ويدعمون الثورة المسلحة ضد حكومات في الشرق الأوسط، بل يدعمون «الإرهاب» ضد المدنيين الإسرائيليين، مع رفضهم لهذا المصطلح. ورغم ذلك، فقد عبّر هؤلاء عن تعاطفهم مع ضحايا هجمات ١١ أيلول، بل أصدروا فتاوى مؤيدة لأميركا.

العلماء الأقل تطرفًا في العالم الإسلامي كانوا أكثر وضوحًا في إدانتهم، ومنهم:

---

(1) Islamic Republic News Agency, September 16, 2001.

(2) *The Gazette* (Montreal, Quebec, Canada), September 13, 2001, p. B6.

– الشيخ **مُحَمَّد سيد طنطاوي**، إمام الجامع الأزهر في القاهرة، قال للمصلين: «الاعتداء على الأبرياء ليس شجاعة، بل حماقة، وسيُعاقب فاعله يوم القيامة. ليس من الشجاعة أن تهاجم أطفالًا أبرياء ونساء ومدنيين»[١].

– الشيخ **عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ**، المفتي العام للمملكة العربية السعودية، وصف الهجمات بأنها «نوع من الظلم لا يمكن أن يقرّه الإسلام، ويعدّها من الجرائم البشعة والأعمال الآثمة»[٢].

– الرئيس الإيراني **مُحَمَّد خاتمي** قال إنّ الهجمات «لا يمكن أن تكون إلا من فعل جماعة قطعت آذانها وألسنتها بإرادتها، فلم يعد لها وسيلة للتخاطب سوى القتل ونشر الموت»[٣].

– **مُحَمَّد نوري يلماز**، رئيس الشؤون الدينية في تركيا، قال: «لا يمكن لأي إنسان، مهما كان أصله العرقي أو دينه، أن يفكّر في تنفيذ مثل هذا الهجوم

---

(1) Agence France Presse, September 14, 2001.

(2) "Saudi Grand Mufti Condemns Terrorist Acts in U.S.," September 15, 2001.

(3) Muhammad Khatami, Address to the United Nations General Assembly, November 9, 2001.

العنيف والشرير، ومهما كان الهدف، فلا يمكن تسويغ هذا الفعل أو التسامح معه»[١].

وإلى جانب هؤلاء العلماء، أبدى عدد كبير من المسلمين العاديين تعاطفهم، رغم عدم أهليتهم الشرعية رسميًّا لإصدار فتاوى، فقد أدّى تطور التعليم الحديث في المجتمعات الإسلامية إلى ازدهار ظاهرة «الاجتهاد الشخصي» في الفقه، رغم أنّ نتائجه لم تكن دائمًا مؤيدة للغرب (أسامة بن لادن مثلًا كان مهندسًا مدنيًّا)[٢].

الكاتب البريطاني المسلم **ضياء الدين سردار** سعى إلى استعادة مفهوم الفتوى لاستخدامه في مكافحة الإرهاب، وقال بعد أسابيع من الهجمات: «الفتوى بوضوح رأي قانوني مبني على اجتهاد ديني. هي رأي فردي لا يلزم إلا مَن أصدره. لكن منذ حادثة **سلمان رشدي**، أصبحت الكلمة مرتبطة في الغرب بحكم بالإعدام. وبما أنّ الإسلام بات مصابًا بثقافة الفتاوى، فمن الضروري أن تصدر الأصوات المعتدلة فتاواها؛ لذا أُصدر أنا هذه الفتوى: إلى المسلمين في كل مكان، كل مَن يشارك في التخطيط أو التمويل أو التدريب أو

(1) Mehmet Nuri Yilmaz, "A Message on Ragaib Night and Terrorism," September 21, 2001.

(2) Charles Kurzman, "Bin Laden and Other Thoroughly Modern Muslims," *Contexts*, Vol. 1, No. 4, Fall- Winter 2002, pp. 13-20.

التجنيد أو دعم أو إيواء مَن يرتكبون أعمال عنف عشوائية ضد أشخاص أو مؤسسات أو بنى تحتية لدول، هو مذنب بالإرهاب ولا يُعدّ من الأمة. ومن واجب كل مسلم بذل أقصى جهد لاعتقال هؤلاء المجرمين وتقديمهم للعدالة»[١].

لكن هذا التعاطف مع الولايات المتحدة ما لبث أن تلاشى على عجل؛ فقد رأى القرضاوي وسائر الإسلاميين في غزو أفغانستان برهانًا على العداء الأميركي المستحكم للإسلام. (وموقع القرضاوي لا يتضمّن فتواه بشأن الجنود المسلمين الأميركيين). أما سردار وغيرُه من التقدميين، فعادوا إلى نقدهم لنهج الأحادية الذي تنتهجه القوى العظمى، وهو ما تجلّى في أظهر صوره عند غزو العراق[٢]، **لكنّ الأثير والفضاء الرقمي قد ازدحما، في لحظة خاطفة، بفتاوىٰ تُبدي التأييد لأميركا**[٣].

---

(1) Ziauddin Sardar, "My Fatwa on the Fanatics," *The Observer* (England), September 23, 2001.
http:// www.observer.co.uk/waronterrorism/story/0,1373,556636,00.html.

(2) Ziauddin Sardar and Merryl Wyn Davies, *Why Do People Hate America?* (New York: The Disinformation Company, 2003); Ziauddin Sardar, "Mobilising Islam Against Terror," The Observer (England), February 16, 2003, http://www.observer.co.uk/comment/story/0,6903,896645,00.html.

(٣) فأي شيء نفع تراجع «فقهاء المارينز» بعد وقوع الضرر وافتتان الناس!

يقول الشيخ إبراهيم الربيش: «إنّ من دواعي احتلال أمريكا لديار المسلمين سعي بعض الدعاة لتدجين الفقه الإسلامي ليكون تابعًا للسياسة الغربية، فاشترطوا لجهاد الدفع شروطًا أهمها إذنَ

وراء الفتاوى المؤيدة للأهداف العسكرية الأميركية، تمتد جذور ضاربة في قرن من الزمان لحركة إصلاحية ليبرالية في الإسلام، أفرزت فتاوى وبيانات أخرى تُعدُّ «موالية لأميركا» بمعناها الأوسع، إذ تنادي بقيم يشاطرها كثير من الأميركيين. ففي مطلع القرن العشرين، اجتاحت البلاد الإسلامية موجة من الحركات المؤيدة للديمقراطية، مؤازَرةً بفتاوى من كبار علماء الدين آنذاك. ومن النجف، التي كانت آنذاك جزءًا من الدولة العثمانية، بعث سلفا السيستاني، **كاظم الخراساني وعبد الله المازندراني**، برقيات تعلن مواقفهم من الثورة

عميل أمريكا في البلاد، وقبل ذلك ألغوا جهاد الطلب وصاروا يرونه عارًا يجب أن يُبرّأ منه الإسلام... كيف تُلامُ أمريكا إذا كان كثير من خطباء المسلمين يبادرون إلى استنكار قتل النصارى، ويُقتل المسلمون شر قِتلة فلا تتمعّر وجوههم ولا يُسمع لهم أي صوت!

ولك أن تتعجب؛ يُقتل إخواننا في ميانمار شر قِتلة والبعض يتفرج، ولمّا قُتل السفير الأمريكي بادروا إلى إعلان النكير، ولمّا حصل الإعصار على أمريكا نهوا الناس عن الفرح بما يقع على أمريكا من مصائب، فبالله عليكم لمن ولاء هؤلاء!

كيف لا تتجرأ علينا أمريكا وبين أظهُرِنا من دعاة الانبطاح مَن رَبَّى جيلًا من المنبطحين، يُسأل أحدهم: لو دخل الأمريكي بيتك يريد عِرضك ماذا كنت فاعلًا؟ فقال: سأصبر وأحتسب». انظر: «لا تلوموا أمريكا» ضمن «مجموع الكلمات والمقالات» (ص ١٩٩).

الدستورية في إيران: «نودّ أن نعلم: هل يمكن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية دون نظام دستوري؟»[١].

وفي اسطنبول، صرّح **مُحَمَّد جمال الدين أفندي**، المفتي الأعظم للدولة العثمانية، بأنه يؤيد كذلك الانتخابات والحكم البرلماني[٢]. ثم جاء من بعده **موسى كاظم** فأصدر بيانًا يمجّد فيه «المبادئ الأساسية التي تُكوِّن دعائم الإنسانية والحضارة، كالشورى، والمساواة، والحرية، والعدل... [باعتبارها] حقًّا مشروعًا منحه الله للمسلمين وسائر البشر قبل ألف وثلاثمئة عام»[٣].

لم تكن أميركا يومئذ ذات تأثير في الشرق الأوسط، إلا أنّ ممثليها في المنطقة آنذاك رأوا في هذه الحركات سمتًا «مواليًا لأميركا»، إن جاز استعارة هذا التعبير؛ فقد كتب السفير الأميركي في إيران: «إنّ تطور هذا الصراع سيجذب حتمًا اهتمام أصدقاء الحرية وتعاطفهم في شتى أنحاء العالم»، رغم توقعه أنّ «المشايخ أو العلماء المحمديين الذين وقفوا مع الإصلاحيين أو الثوار في الأحداث

---

(1) Abdul-Hadi Hairi, *Shiism and Constitutionalism in Iran* (Leiden, Netherlands: E. J. Brill, 1977), p. 242.

(2) Cemaleddin Efendi, *Siyasi Hatiralar, 1908-1913 (Political Memoirs, 1908-1913)* (Istanbul, Turkey: Tercüüman, 1978), pp. 43-47; M. Srüükrü Hanioglu, *Preparation for a Revolution: The Young Turks, 1902-1908* (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 489-490.

(3) Musa Kazim, "The Principles of Consultation and Liberty in Islam" (1908), translated by M. Srüükrü Hanioglu in Charles Kurzman, ed., *Modernist Islam, 1840-1940: A Source-Book* (New York: Oxford University Press, 2002), p. 177.

الأخيرة، والذين كان لهم الفضل في نصرهم، سرعان ما سيعودون إلى تأييدهم التقليدي للأفكار الاستبدادية»[١].

أما القنصل العام الأميركي في الدولة العثمانية، فقد أبدى حماسةً بالغة حيال الفرص التجارية المتاحة للأميركيين، قائلًا: «إن آلت هذه الثورة القائمة في تركيا إلى إقامة حكومة صالحة -كما يبدو مرجّحًا، ولو بعد حين- فإنّ هذه البلاد ستغدو من خير البقاع في العالم للتجارة على اختلاف صنوفها... وسيكون ذلك أوفر نفعًا للأميركيين بخاصة؛ إذ لم تكن لنا في هذا الموطن أطماع، ولم نكن قطّ من أعضاء «الكونسرت» الأوروبي»[٢].

لكن هذا التعاطف الأميركي لم يترجم إلى دعم مادي أو دبلوماسي من واشنطن حينما أسقط العسكر والرجعيون تلك الديمقراطيات الوليدة. ومع ذلك، استمرت الحركة الليبرالية في الإسلام على مدى القرن التالي، تعبِّر عن

---

(1) Richmond Pearson to the U.S. Secretary of State, August 22, 1906, U.S. National Archives and Record Administration, Department of State Files, Record Group 59, Numerical and Minor Files M862, Roll 138, Case 1039/137.

(2) Edward H. Ozmun to the U.S. Assistant Secretary of State, July 29, 1908, U.S. National Archives and Record Administration, Department of State Files, Record Group 59, Numerical and Minor Files M862, Roll 717, Case 10044/36.

قيم تماثل مثيلاتها في الفكر الليبرالي الغربي، كحرية الفكر، والمساواة في الحقوق للنساء والأقليات(١).

ولا تُعبَّر هذه الأفكار دائمًا بعبارات غربية، ولا يُصرَّح بكونها «ليبرالية»، إذ إن الكلمة ذاتها في مواضع كثيرة من العالم تقترن بنفاق المستعمرين الأوروبيين الذين جاءوا بها. ومع ذلك، سواء عُبّر عنها بلسان الغرب أو بلسان الإسلام، فقد غدا من المألوف أن يُظهر مفكرون مسلمون اهتمامًا جادًّا بهذه المسائل. بل إنّ متشددين مثل **أبي الأعلى المودودي** من باكستان صاروا يستخدمون خطاب الليبرالية(٢).

فعلى سبيل المثال، باتت حركات الديمقراطية في كثير من المجتمعات الإسلامية تحمل مكوِّنات إسلامية بارزة. ففي عام ١٩٩١م، قادت أبرز الأحزاب الإسلامية في الجزائر التوجه نحو انتخابات تعددية، ففازت بها فوزًا كاسحًا قبل أن يُلغي الجيش نتائجها. وفي أواخر التسعينات بدأت الحركة الإسلامية الرئيسة في تركيا تؤيد الدعوات إلى إخراج العسكر من السياسة، وسنّ قوانين تحمي حقوق الإنسان، والسعي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

---

(1) Charles Kurzman, ed., *Liberal Islam, A Source-Book* (New York: Oxford University Press, 1998).

(2) Charles Kurzman, "The Globalization of Rights in Islamic Discourse," *Islam Encountering Globalization,* ed. Ali Mohammadi (London: RoutledgeCurzon, 2002), pp. 131-155.

وفي الجمهورية الإسلامية الإيرانية بات علماء الدين من أبرز المنادين بالديمقراطية.

أما في إندونيسيا، فقد شاركت أكبر المنظمات الإسلامية مشاركة فعالة في الانتقال إلى الديمقراطية.

وفي ماليزيا، انتقلت إحدى الحركات الإسلامية المؤثرة من الراديكالية إلى الدعوة للديمقراطية، كما فعلت الحركة الإسلامية الرئيسة في تونس، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، بل إنّ جيلًا شابًّا من الإخوانيين في مصر قد انفصل عن الجماعة ليؤسس حزبًا جديدًا صريح التوجّه الديمقراطي هو حزب «الوسط»، الذي يبدو أنّ النظام قد رآه خطرًا فأبى أن يسجله قانونيًّا.

وأما آية الله السيستاني، فعلى الرغم من تحفّظه عن الخوض في الشأن السياسي، فقد انضمّ إلى أصوات المطالبين بالديمقراطية في العراق. فبعد أحد عشر أسبوعًا من احتلال أميركا لبغداد، أصدر فتوى ينص فيها على أنّ الانتخابات العامة هي المصدر الشرعي الوحيد لاختيار جمعية تأسيسية تتولى كتابة دستورٍ جديد للعراق: «**أولًا** يجب إجراء انتخابات عامة بحيث يتمكّن كل ناخب عراقي مؤهل من اختيار مَن يمثله في جمعية تأسيسية تُعنى بصياغة الدستور. ثم يُعرض الدستور الذي تُقرّه هذه الجمعية على الشعب للتصويت العام». وقد رأى السيستاني أنّ التمثيل الانتخابي وحده هو الكفيل بأن

«يضمن أن تصوغ هذه الجمعية دستورًا ينسجم مع المصالح العليا للشعب العراقي ويمثل بحقّ هويته الوطنية، التي ترتكز على الدين الإسلامي الحق والقيم الاجتماعية النبيلة»[١].

وهذه الفتوى، وإن كانت منسجمة مع القيم الأميركية المعلَنة من ديمقراطية وتقرير للمصير، إلا أنها كانت في الوقت ذاته مناوئة للسياسات الأميركية. فقد نصَّ بيان السيستاني على أنّ «سلطات الاحتلال لا تملك صلاحية تعيين أعضاء لجنة صياغة الدستور»، وأنّ الخطط الأميركية لتعيين هذه اللجنة «مرفوضة من الأساس». وقد ردّ الحاكم المؤقت للعراق، **بول بريمر** الثالث[٢]،

---

(1) Ali Sistani, statement of June 26, 2003, translated by BBC Worldwide Monitoring, July 2, 2003.

(٢) ومن الفتاوى المخزية ما أفتى به شيطان العلماء -بتعبير أبي مصعب- عبد المحسن العبيكان ما ذكره في برنامج «إضاءات»: «هذه المقاومة تُخلّف المآسي والدمار على العراق وأهله... هذه المقاومة ليست شرعية من حيث الدليل، كما أنها لو صحت من حيث الدليل فهي لا تصح من حيث الواقع لأنها تجلب المآسي والدمار على العراق والفلوجة وأهلها... لا راية لأهل الفلوجة، لا راية لأنّ هناك حاكم هم.. هو ضدهم وهم يفتاتون عليه، وأيضًا لا قدرة... الإمام إذا وُلّي وتغلّب حتى ولو كان كافرًا كما يقول الشيخ ابن عثيمين، المتغلب إذا لم نستطع، يقول الشيخ محمد ابن عثيمين: إذا لم نستطع وإن كان كافرًا، إذا لم نستطع الخروج عليه وتغييره فلا يجوز لنا مقاومته... وإذا وزّعوا [الأميركان] الفتوى، يعني هل هذا ينقص من قدري! كونهم استفادوا أو لم يستفيدوا، أنا لا يعنيني، أنا أبيّن الحكم الشرعي لي وعلي... كون أنهم يفرحون بهذه الفتوى أنا أعتبر هذا أمرًا إيجابيًّا، أن حتى الذين لا يؤمنون بالدين الإسلامي يؤيدون بعضَ المسلمين أو يفرحون بالفتاوى»، ولمّا سئل: لأنها توافق مصلحتهم يمكن؟»، أجاب: «هل هي توافق المصلحة العامة أو لا توافق المصلحة

في مؤتمر صحفي، بأنه يتفهم قلق السيستاني، لكنه سيواصل تنفيذ خطته القاضية بتعيين لجنة دستورية. والمفارقة جلية؛ فالموقف الليبرالي الإسلامي أقرب إلى القيم الأميركية منه إلى السياسات الأميركية نفسها.

وقد سعى بعض المسؤولين في إدارة بوش إلى الاعتراف بالتيارات الليبرالية في الإسلام والإشادة بها. فبعد أيام من أحداث «الحادي عشر» زار الرئيس الأميركي المركز الإسلامي في واشنطن العاصمة، ليؤكد التمييز بين الإسلام والإرهاب. فقال: «وجه الإرهاب ليس الوجه الحقيقي للإسلام. فذلك ليس ما يقوم عليه الإسلام. الإسلام هو السلام». وهكذا بدا المشهد متناقضًا: مسيحي وُلد من جديد يحدد ما هو «الإسلام الحق»[(١)]. وقد تحدث وولفويتز أيضًا في أيار ٢٠٠٢م عن «تراث الإسلام من التسامح والاعتدال»، وقال: «طلبت مؤخرًا معلومات عن المفكرين الليبراليين البارزين في الإسلام: مَن هم؟ وما الذي يقولونه؟ فتلقيت مذكرة تحوي معلومات واعدة ومفيدة. وقد وصفت المذكرة بالتفصيل عددًا من المفكرين المسلمين الذين يدافعون عن حرية الفكر،

العامة؟ هل من مصلحة العراق العامة، هل من مصلحة العراق العامة أن يدمّر أهل الفلوجة وأن يقتّلوا، لأنّا لا نعرف هذا إلا لأهل الفلوجة، كل مَن عارض حصل له التدمير». وذكر عنه أبو مصعب في «دعوته» ما هو أسوأ من هذا.

(1) Remarks by the President at Islamic Center of Washington, DC, September 17, 2001. These and similar comments are collected at the White House's website.

وعن دولة مسلمة ديمقراطية وإنسانية، وعن تفسيرٍ عصري ليبرالي للقرآن. وكان من المشجع أن نرى مثل هذا التحليل الجيد. لكن ما أحزنني هو أنّ هذه المذكرة تعود إلى سنوات مضت. فإن كانت أحدث مذكرة لدينا عن هؤلاء المدافعين الشجعان عن حرية الفكر ترجع إلى تسعينيات القرن الماضي، فلا بد أنّ أحدًا قد قرر أنّ هؤلاء الأشخاص غير مهمين. لكنهم في غاية الأهمية، لا لبلاد العرب فحسب، بل لنا أيضًا. فهم ضروريون لردم الهوّة الخطيرة بين الغرب والبلاد الإسلامية»[1].

وينبغي لأحدهم أن يُحدّث بيانات وزارة الدفاع عن الفكر الإسلامي الليبرالي، كي لا يتجاهله وولفويتز في شهاداته القادمة أمام الكونغرس، كما فعل في العاشر من نيسان عام ٢٠٠١م؛ فإنّ تجاهل حلفاء محتملين لأميركا في «الحرب على الإرهاب» يُضعف أمن الوطن ويجعل من نظريات صراع الحضارات نبوءات تتحقق بذاتها.

---

(1) Paul Wolfowitz, “Bridging the Dangerous Gap between the West and the Muslim World,” Remarks Prepared for Delivery at the World Affairs Council, Monterey, California, May 3, 2002, at https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-the-islamic-center-washington.